

# سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية

■ تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالسوق العالمي و ما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية و منافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . وأصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي العربي ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة وخاصة محاربة البطالة وتقليل معدلات الفقر . وفي هذا الإطار يعتبر تحسين التنافسية أداة جيدة لرفع قدرة البلدان العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي و تحقيق و استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي .

■ يمثل رفع القدرة التنافسية هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى هو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة. ويتبين من المؤشرات العديدة، على اختلافها بحسب الأقطار، أن تجسير فجوة الدول العربية في مجال التنافسية، مقارنة بدول العالم، يحتاج إلى شوط كبير وشاق من العمل المتواصل.



# 1. تعريف المعهد العربي للتخطيط للتنافسية

- التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية".
- وفقاً لهذا التعريف تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين وهما **مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة**. فالأول يركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر والتي تضمن استدامة هذه القدرات، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.

## مؤشر التنافسية الاجمالي

### مؤشر التنافسية الجارى

### مؤشر التنافسية الكامن

بيئة الاعمال

الاقتصاد الكلى

الانتاجية و التكلفة

الاسواق و التخصص

راس المال البشرى

التكنولوجيا و التقانة

البنية التحتية التقانية

البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

الحاكمة و فاعلية المؤسسات

تدخل الحكومة في الاقتصاد

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكلفة الاعمال

■ يعتمد مؤشر التنافسية العربية في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية ولم يتم إضافة بيانات مسوحات الرأي التي تعكس تطلعات رجال الأعمال التنفيذيين وصناع القرار.

■ وبالرغم من حدة قيد توفر البيانات الاحصائية في الدول العربية التي تقيس مختلف أوجه أداء الاقتصادات العربية التي يغطيها المؤشر فإنه خضع لنفس الضوابط العلمية والاستناد إلى المنهج العلمي والدلائل التطبيقية التي تبنى عليها المؤشرات المنشورة في التقارير الدولية.

- مؤشر التنافسية العربية في إصداره الأخير محسوب على أساس متوسط الفترة ما بين 2001 و 2003 وتم استخدام المتوسط الحسابي غير المرجح لحساب المؤشرات الفرعية بعد تنميط كل المتغيرات.
- المؤشرات الأولية كمية ونوعية وتقاس بوحدات مختلفة فإنها تنمط وفق القاعدة التالية:

$$I_i = \frac{X_i - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}}$$

■ حيث:

$$I_i = \text{القيمة المنمطة}$$

$$X_i = \text{قيمة المتغير الخاصة بالبلد المعين}$$

$$X_{min} = \text{أدنى قيمة في العينة}$$

$$X_{max} = \text{أعلى قيمة في العينة}$$

- كما تم الأخذ بعين الاعتبار عند عملية التنميط اتجاه المتغير في تأثيره على التنافسية حيث أن المؤشر صمم بطريقة أن ارتفاع قيمه تعني تحسنا في التنافسية .
- كما أن كل المؤشرات المنمطة محصورة ما بين الواحد والـ صفر حيث الواحد يعني أحسن أداء والـ صفر يعني أقل أداء ضمن دول العينة .
- إن تقرير التنافسية العربية الذي شمل 16 دولة عربية التي توفر فيها الحد الأدنى من البيانات التي لها علاقة مباشرة بحساب المؤشر يختلف عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي حيث أن التقرير العربي يستند في حساباته على مقارنة الدول العربية إلى مجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكّل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية . وهذه الدول هي كوريا، وشيلي والبرتغال، وماليزيا وجنوب أفريقيا .



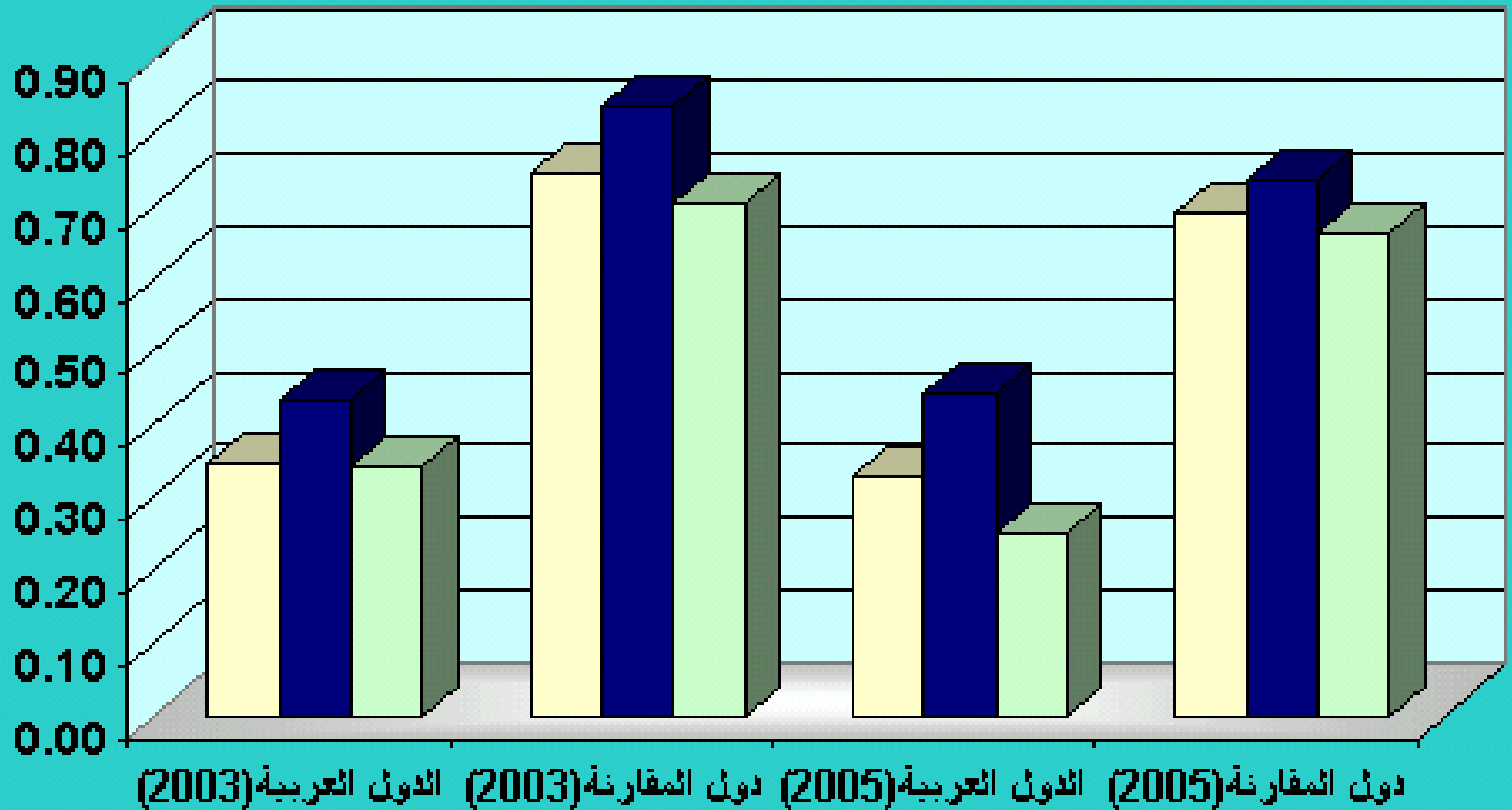
■ ويتم التركيز في تحليل الأداء التنافسي على مدى ابتعاد الدول العربية من القيم المرجعية حيث يمكن اعتبارها قصورا في الأداء التنافسي وتعطي مقياسا لفجوة التنافسية التي تفصل أي دولة عربية عن الدولة الرائدة في المؤشر: هذه المسافة يمكن تحويلها إلى مقدار الجهد الواجب بذله وطبيعة السياسات الواجب اتباعها لتجسير هذه الفجوة.

## 2. الوضع التنافسي للدول العربية

■ بلغ الأداء العربي على المستوى الإجمالي للتنافسية نصف أداء دول المقارنة حيث سجل المؤشر العام للتنافسية 0.36 للدول العربية مقابل 0.68 لدول المقارنة. وبالرغم من تعديل قائمة دول المقارنة فإن كوريا لا زالت تصدر الأداء الإجمالي للتنافسية وتليها البرتغال وماليزيا في الترتيب الثاني والثالث واستطاعت دولة الإمارات أن تحقق المرتبة الرابعة بينما احتلت قطر المرتبة الخامسة. ولا زالت الدول الخليجية تصدر الطليعة العربية نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

■ إن الدول التي تسجل تنقيط عال على سلم مؤشر التنافسية العام يعني أنه تتوفر لها المقومات الضرورية لتحسين تنافسية الاقتصاد ولكن ليس حتماً أنها استطاعت أن توظف هذه المقومات لبناء اقتصاد سواء ينمو بوتائر عالية ومستدامة أو يحقق نمواً وتوسعاً في صادرات السلع المصنعة أو استقطاب مزيد للاستثمار الأجنبي المباشر.

## مقارنة الأداء العربي ما بين 2003 و 2005



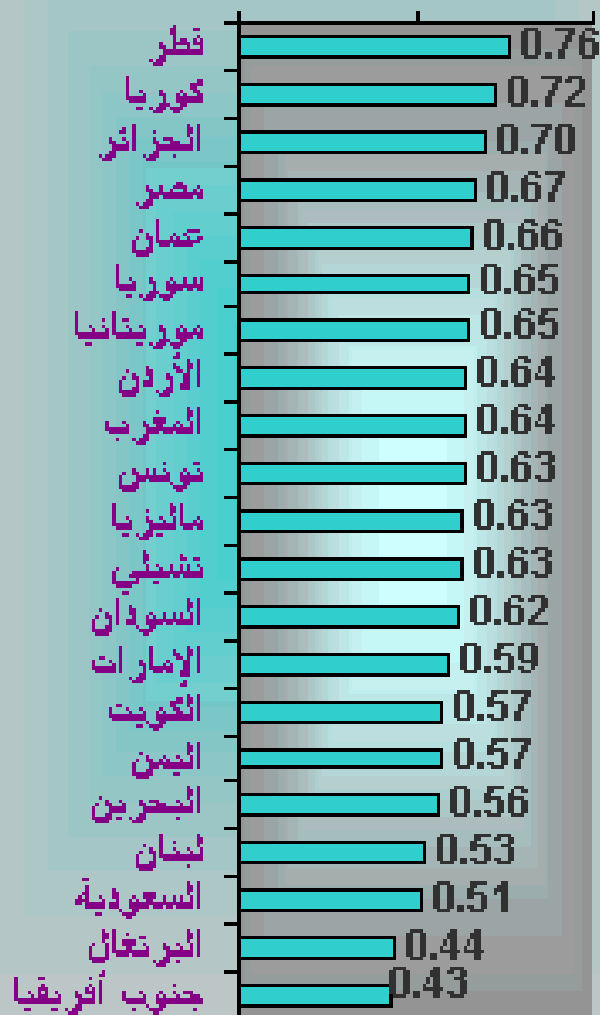
■ مؤشر التنافسية العربية
 ■ مؤشر التنافسية الجارية
 ■ مؤشر التنافسية الكاملة



# مؤشر التنافسية الجارية

## مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

0.000 0.500 1.000



## الأداء الإقتصادي الكلي

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

معدل التضخم

نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي

استقرار أسعار الصرف

نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي

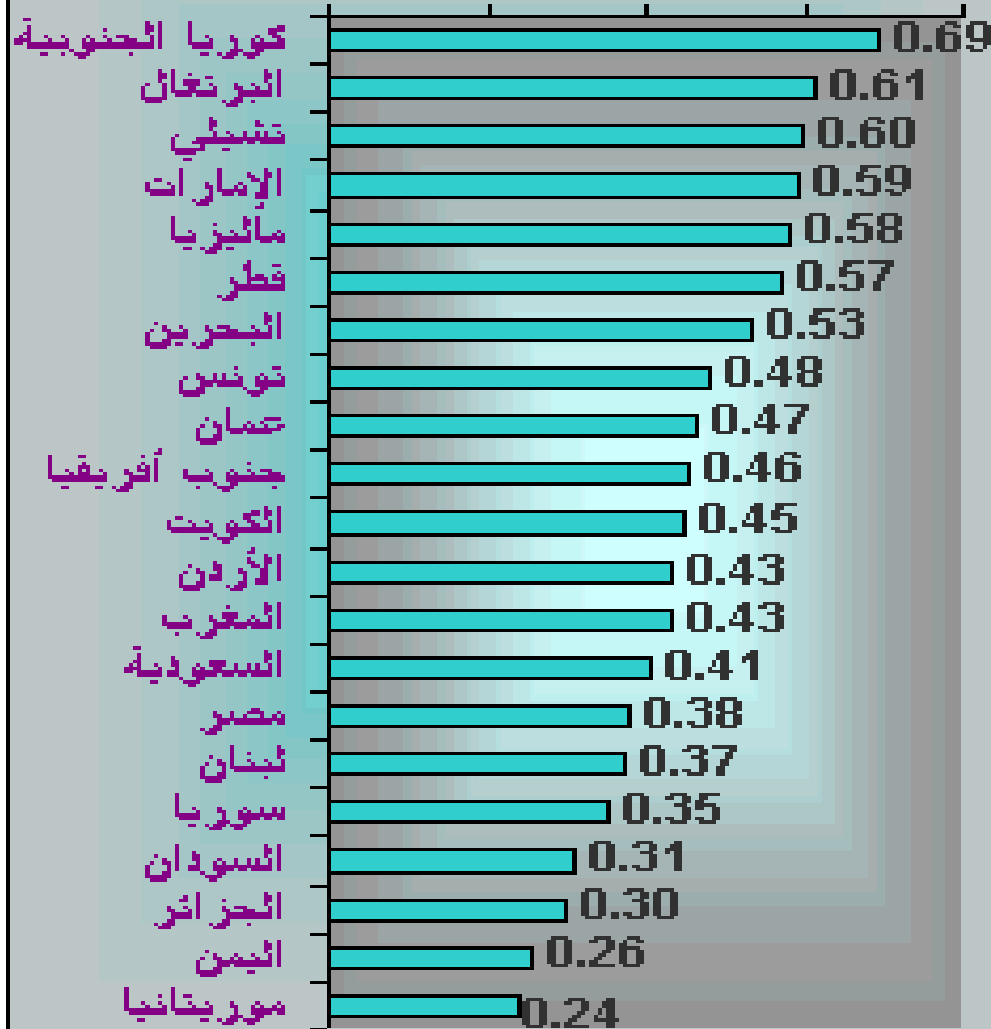
معدل تخفيض العملة

تذبذب معدل التضخم

تذبذب معدل نمو الناتج المحلي

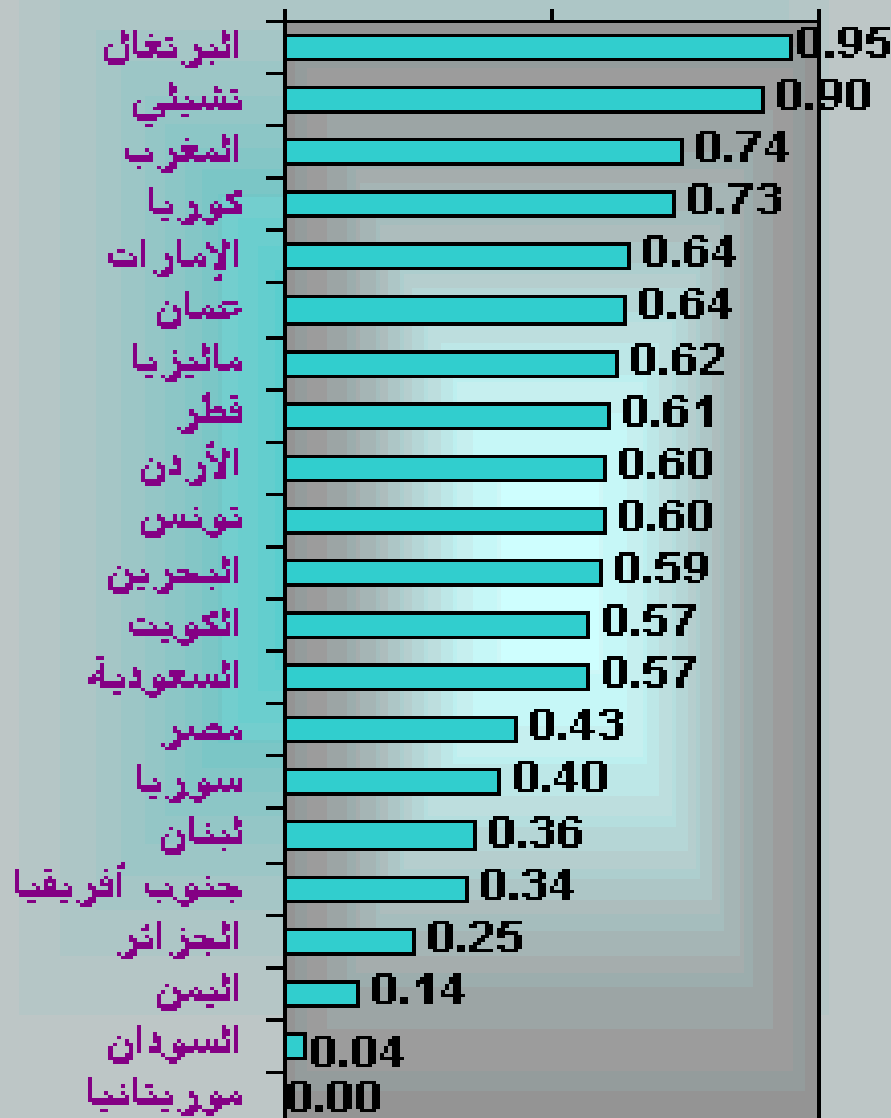
## مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية

0.00 0.20 0.40 0.60 0.80



## مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات

0.000 0.500 1.000



## الحاكمة وفعالية المؤسسات

الفساد الإداري

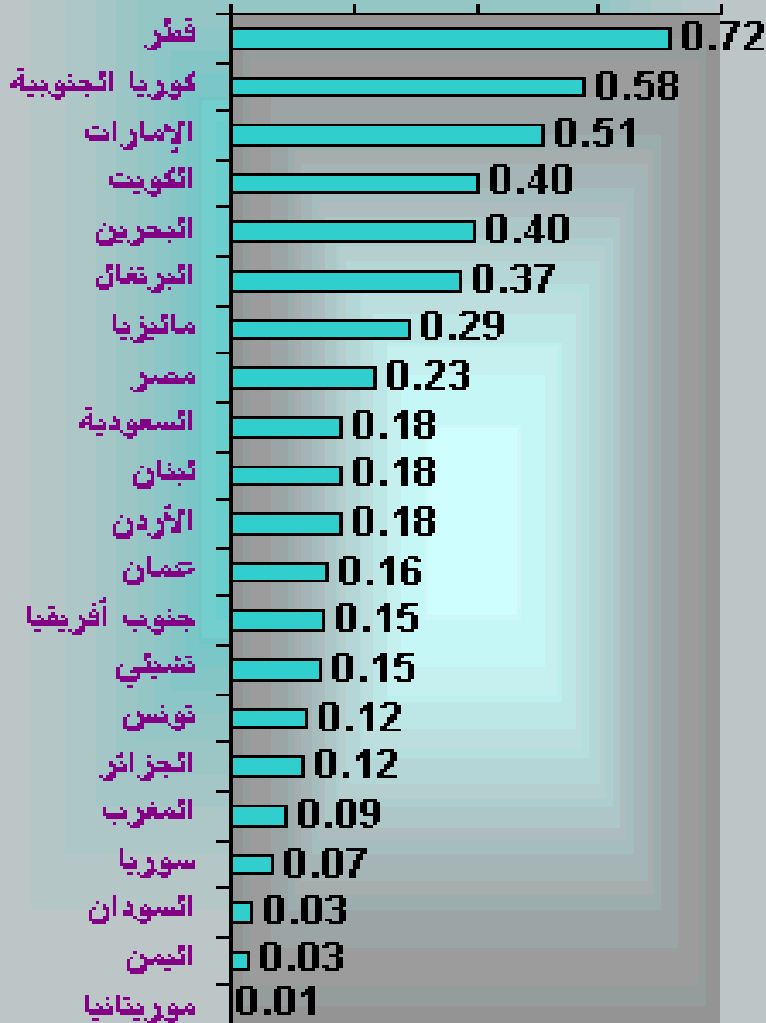
احترام القانون والنظام

البيروقراطية



## مؤشر البنية التحتية الأساسية

0.000 0.200 0.400 0.600 0.800



## البنية التحتية الأساسية

الموانئ وطاقتها السنوية

نسبة الطرق المعبدة

كثافة الهاتف الثابت لكل ألف شخص

المطارات وطاقاتها-السلع

المطارات وطاقاتها-الركاب

المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات

انتاج الكهرباء

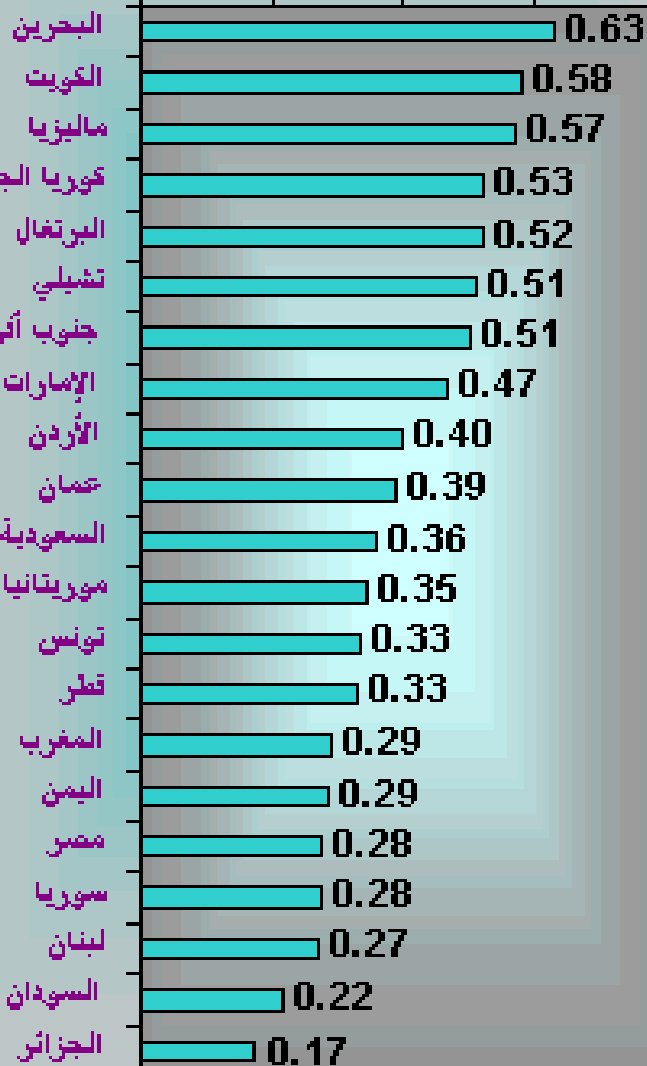
طول السكك الحديدية وطاقاتها

حاضرة السيارات التجارية

استهلاك الطاقة الكهربائية

## مؤشر جاذبية الاستثمار

0.00 0.20 0.40 0.60 0.80



## جاذبية الاستثمار

مدى تطور الأسواق المالية

السيولة-معدل دوران الأسهم

مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للنتاج المحلي

حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي

ملامح الاستثمار

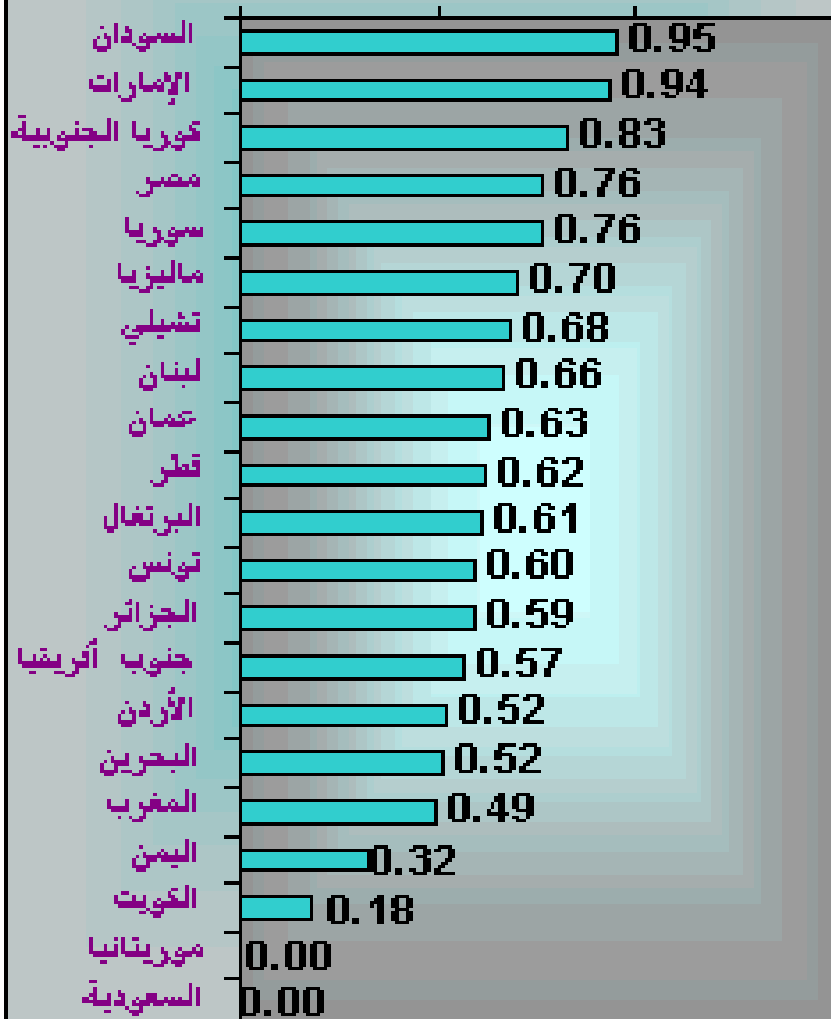
مؤشر الجدارة الائتمانية

استثمار المحفظة للنتاج المحلي الاجمالي

الضرائب للنتاج المحلي الاجمالي

## مؤشر تدخل الحكومة

0.00 0.50 1.00 1.50



## تدخل الحكومة

نسبة الانفاق للنتاج المحلي الاجمالي

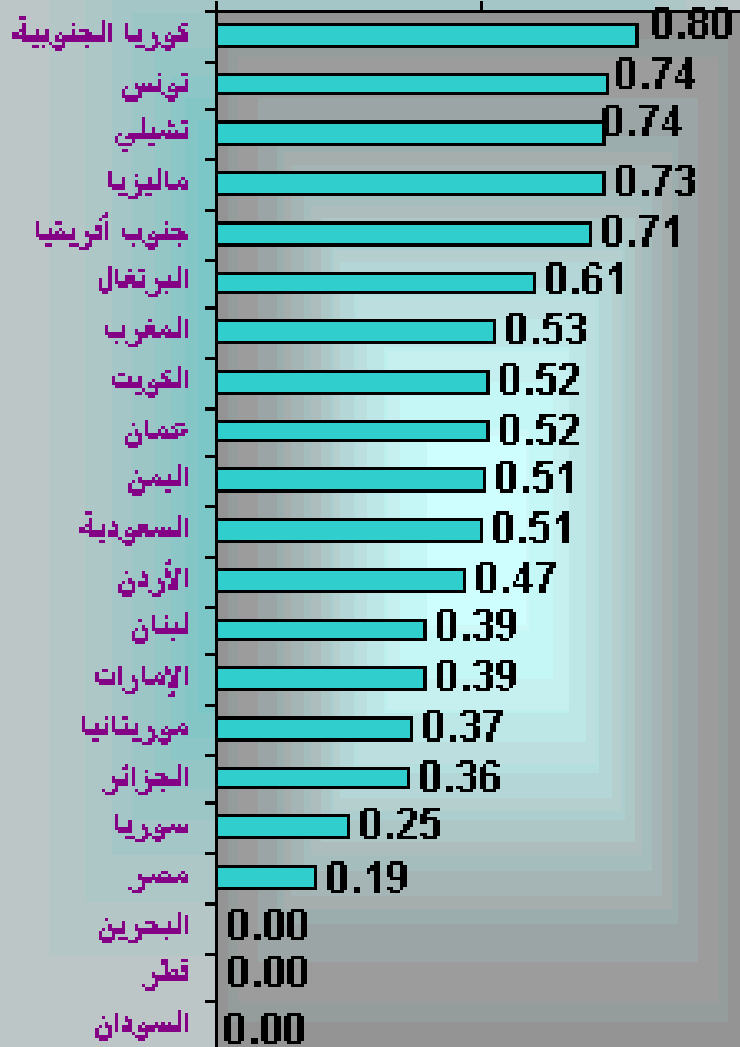
نسبة الأجور والمرتبات للنتاج المحلي الاجمالي

حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الاجنبي)

الاعانات والتحويلات للنتاج المحلي الاجمالي

## مؤشر تكلفة القيام بالأعمال

0.00 0.50 1.00



## تكلفة القيام بالأعمال

تأسيس الكيان القانوني للمشروع

التوظيف والاستغناء عن الأعمال

تصفية المشروع

إنفاذ العقود

حماية المستثمرين

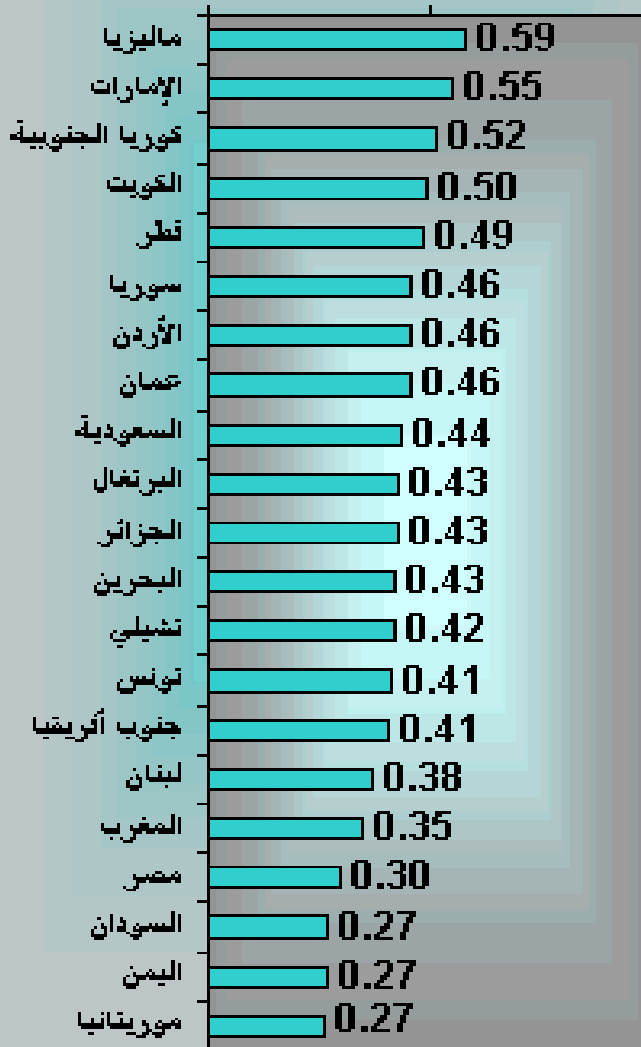
الحصول على الائتمان المصرفي

تسجيل الملكية العقارية

## مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات

### والتخصص

0.00 0.50 1.00



## ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

نسبة الميزان التجاري للنتاج المحلي الإجمالي

سرعة الاندماج التجاري

متوسط التعرفة الجمركية

نسبة السلع المصنعة المصدرة

حصة الصادرات من التجارة العالمية

معدل نمو حصة الصادرات

معدل نمو الصادرات التحويلية

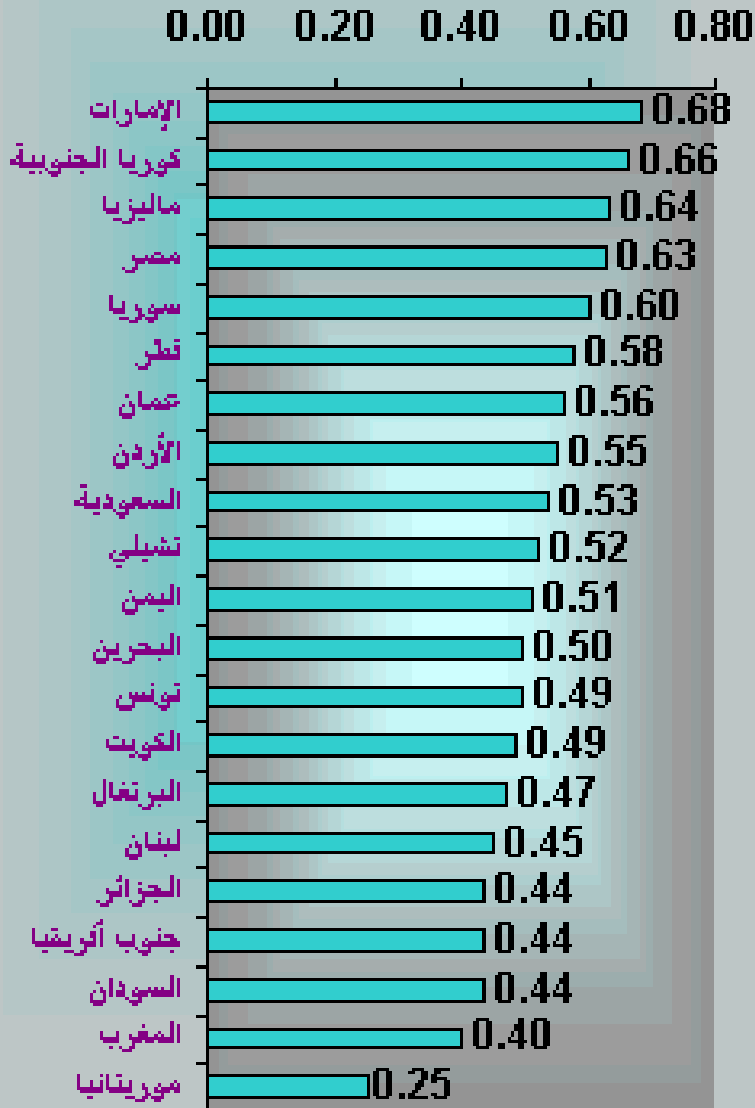
الصادرات للفرد

معدل نمو الصادرات - ارتفاع الطلب العالمي

معدل نمو الصادرات - ارتفاع حصة الصادرات

معدل نمو الصادرات - التنويع

## مؤشر التكلفة والإنتاجية



## الإنتاجية والتكلفة

- الإنتاجية الكلية للعوامل-معدل نمو
- معدل النمو-الصناعات التحويلية
- حصة الصناعات التحويلية من الناتج
- أسعار الفائدة-الاقراض
- إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي
- معدل الأجور
- نسبة الأجور في القيمة المضافة
- سعر الصرف الحقيقي الفعلي-معدل التغيير
- معدل الضريبة

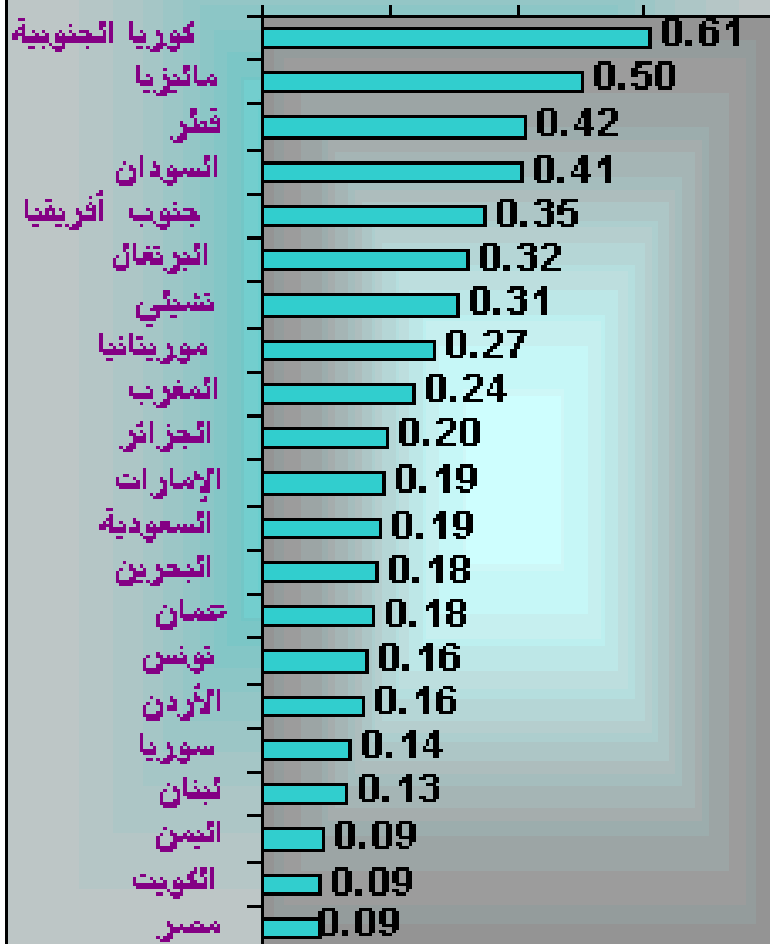


# مؤشر التنافسية الكاؤنة

## مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين

### الطاقة

0.00 0.20 0.40 0.60 0.80



## الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية

نسبة الصادرات ذات التقنية العالية

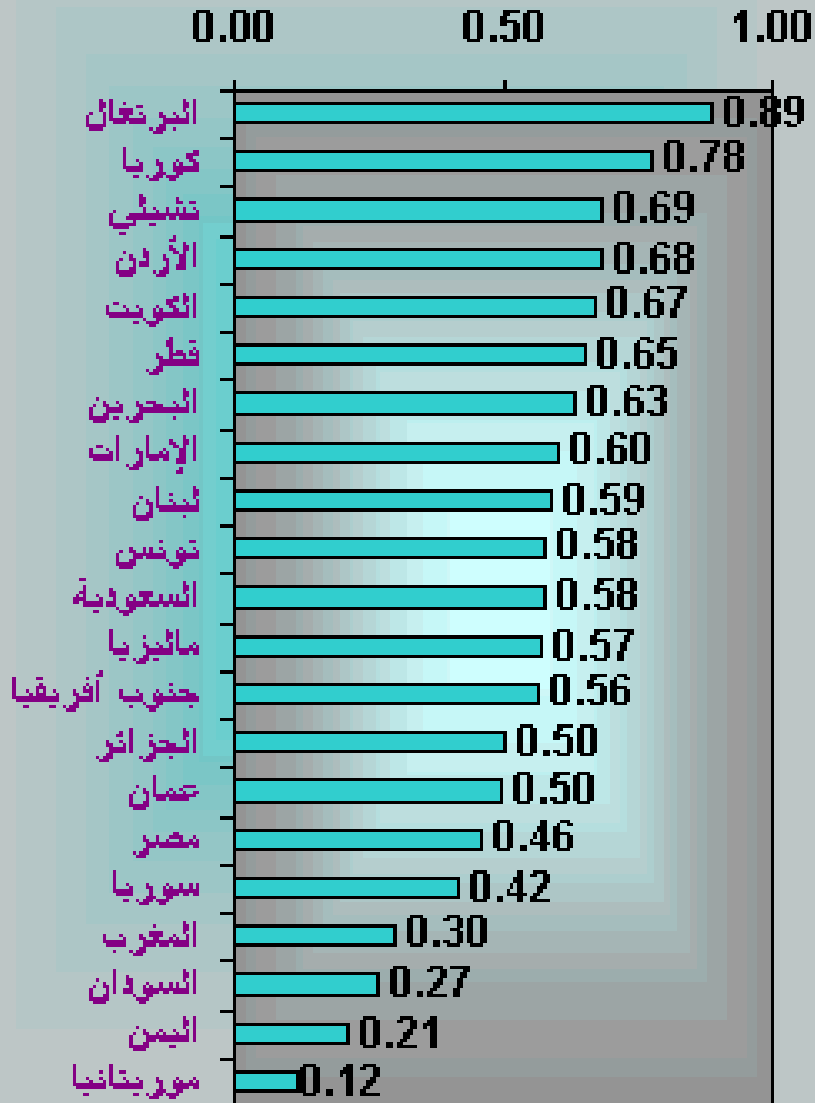
صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر - % من  
الاستثمار الاجمالي

نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات

عدد المقالات العلمية والتقنية



## مؤشر رأس المال البشري



## رأس المال البشري

الانفاق على الصحة-دخل الفرد

الانفاق على الصحة % الناتج الاجمالي

معدل توقع الحياة

معدل انخفاض الأمية-الكبار

معدل انخفاض الأمية-الشباب

معدل الانفاق على التعليم

نسبة البنات الى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي

نسبة تعليم الشابات الإناث الى الشباب الذكور

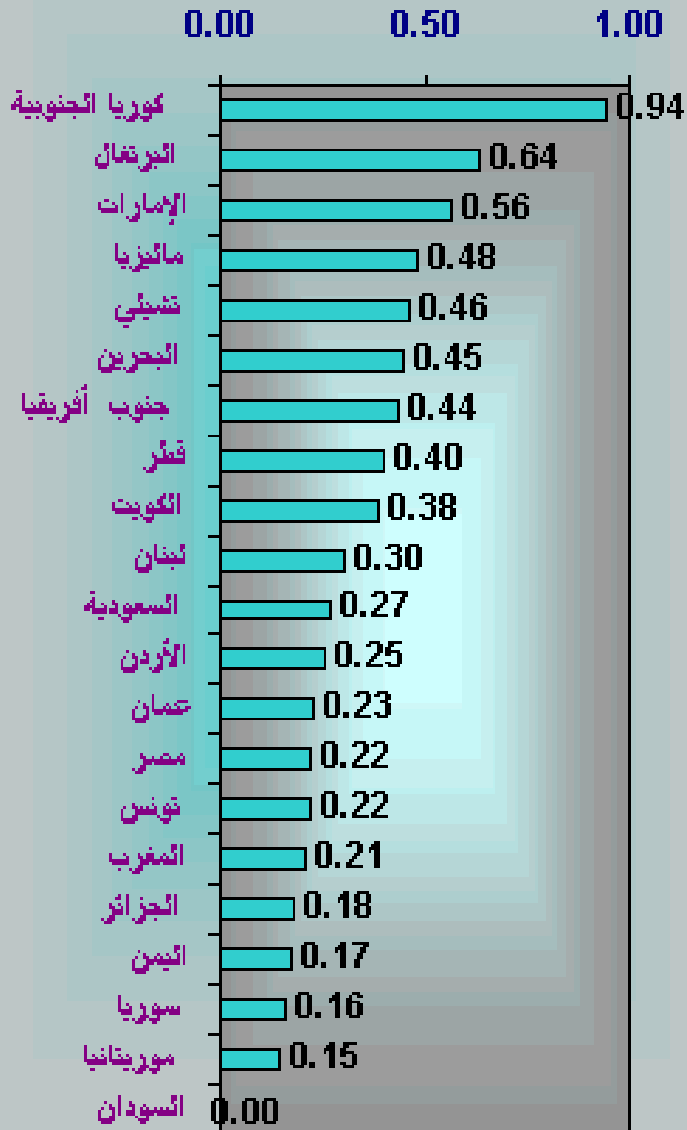
معدل القيد الثانوي

معدل القيد الثانوي-إناث

معدل القيد الجامعي

معدل القيد الجامعي-إناث

## مؤشر نوعية البنية التحتية التقانية



## البنية التحتية التقانية

تكلفة استخدام الانترنت

الربط في الشبكة الكوكبية

كثافة خطوط الهاتف النقال لكل 1000 شخص

عدد الحواسيب المستخدمة

خدمات شبكة الانترنت الآمنة

عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)

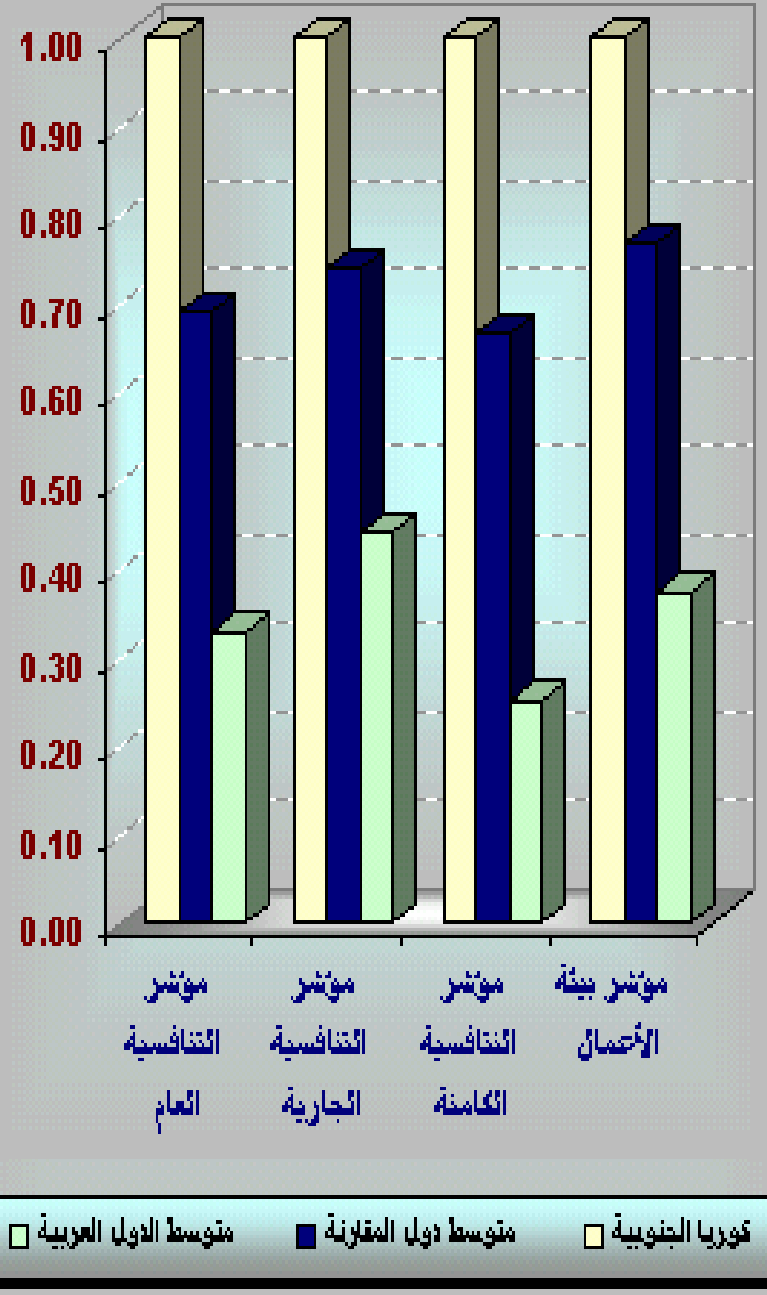
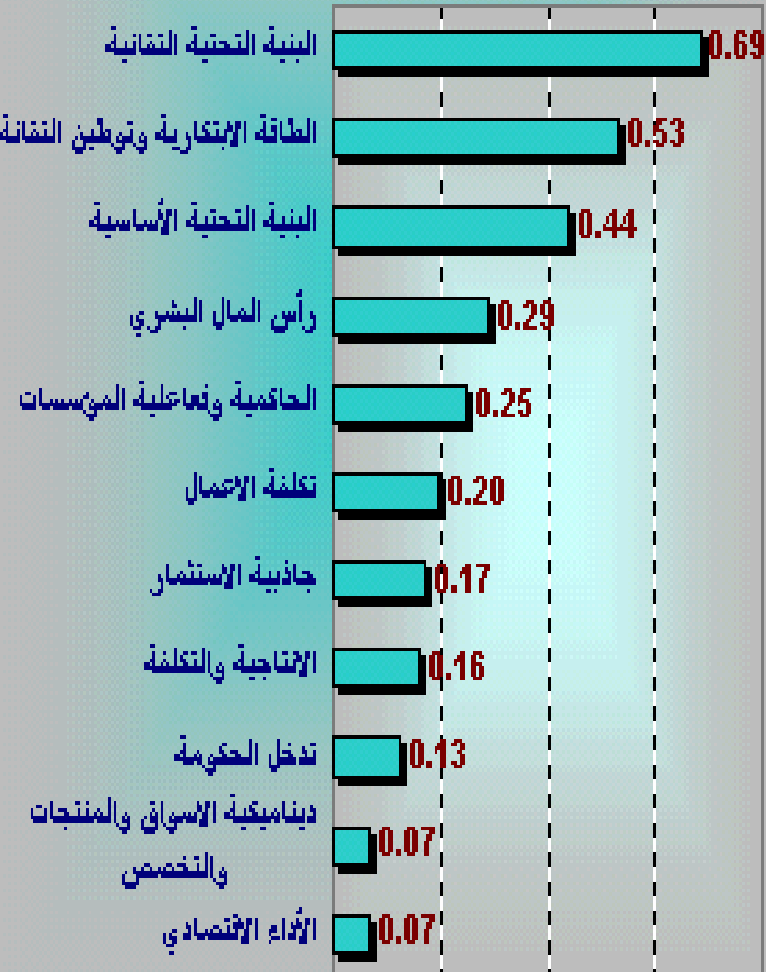
### 3. مكان فجوة التنافسية العربية

■ نتيجة لتفوق أغلب دول المقارنة على الدول العربية في مجال الأداء التنافسي يصبح تقييم فجوة التنافسية العربية بالنسبة لدول المقارنة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم سياسات التنافسية العربية وما حققته من نتائج. وتعطي هذه الفجوة إشارات لأولويات هذه السياسات في تحسين التنافسية العربية.

■ من خلال التمعن في متوسط الأداء العربي مقارنة بدول المقارنة مقاساً بالمؤشرات الإجمالية، فإن حجم الفجوة العربية يبلغ في الإجمالي حوالي 70% مقارنة بكوريا أو 50% مقارنة بمتوسط دول المقارنة، وتقلص فجوة التنافسية الجارية قليلاً إلى 53% مقارنة بكوريا (أو 23% بدول المقارنة)، كما أن فجوة بيئة الأعمال في نفس مستوى فجوة التنافسية الجارية، ولكن هوة فجوة التنافسية الكامنة تتوسع إلى 73% مقارنة بكوريا أو 42% مقارنة بدول المقارنة.

## فجوة التنافسية مع كوريا

0.00 0.20 0.40 0.60 0.80



- ومن الملاحظات المباشرة التي يمكن الخروج بها في هذا الشأن أن أداء الدول العربية مجتمعة أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة .
- ويعكس هذا الواقع أمراً سلبياً نظراً إلى كون التنافسية الكامنة هي التي تضمن تحقيق النمو واستمراره ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل .
- تحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقانية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، واتباع الصيغ الحديثة في التمويل والإنجاز، وكذلك دعم نقل التقنية وخاصة توطينها وكذلك تنمية رأس المال البشري، وخاصة نوعياً من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد عليه .

# 4. مجالات في سياسات التنافسية (تقرير التنافسية العربية)

■ إن مؤشر التنافسية العربية والذي يقيس الأداء العربي مقارنة بمجموعة من الدول المختارة والتي يعتقد أنها تمثل مستوى مقارنة ينطوي على العديد من العوامل الاقتصادية والمالية والبشرية التي تشكل في مجملها مقومات سياسات التنافسية والتي يطمح صناع القرار بلوغها لتدعيم القدرة التنافسية الوطنية هي:

أداء اقتصادي كلي قوي .  
بيئة أعمال جذابة .  
حاكمة فعالة وشفافة .  
بنية تحتية مساندة ومتطورة .  
تدخل حكومي عقلاني .  
تحفيز وجذب الاستثمار .  
إنتاجية ونوعية أعلى وتكلفة أقل .

أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية .  
تكاليف القيام بالعمل ضئيلة  
دعم الابتكار وتوطين التقنية .  
النهوض برأس المال البشري .  
تجسير الهوة الرقمية .



# أداء اقتصادي كلي قوي

- تفيد المؤشرات بأن الدول العربية قد حققت نجاحاً ملحوظاً في جانب الاستقرار الاقتصادي خلال حقبة التسعينيات بفضل سياسات التثبيت والانضباط المالي للحكومات، التي اتخذت في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلة في بداية الحقبة.
- غير أن مشكلة المحافظة على هذا الاستقرار تبقى أحد أهم التحديات في السنوات المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف وعجوزات الموازنة والحساب الجاري.

■ في المقابل أخفقت السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية خلال حقبة التسعينيات في حفز واستقرار معدلات النمو الاقتصادي الذي تدهور كثيرا بسبب تدني الإنتاجية، وتواضع معدلات الاستثمار ونوعيته وقصور آليات توظيفه رغم انقضاء فترات غير قصيرة من تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

- تكمن الإشكالية الرئيسة للأداء الاقتصادي العربي في ضآلة معدلات النمو وتذبذبها .
- ويمكن إرجاع هذين العنصرين إلى مصادر مختلفة، بحسب الأقطار، وإلى صدمات داخلية وخارجية .
- ويشكل النفط والسياحة والفلاحة أمثلة عن القطاعات التي تتأثر مباشرة بهذه الصدمات .

- من المناسب لامتنعاص الصدمات بناء نظام رقابي وتحوطي والاعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر في الأجل القصير، والتوجه في الأمد الأطول نحو تطوير سياسات تهدف إلى تنوع الاقتصادات العربية وإضفاء المرونة على السياسات الاقتصادية الكلية.

- يعتمد مردود الصادرات بشكل كبير على سياسات تستهدف استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستويات تنافسية بحيث لا تزيد تكلفة السلع المصدرة على نظيراتها في الدول المنافسة.
- وتعاني معظم الدول العربية مستويات مرتفعة لمعدلات الصرف وبعضها تعدد أسعاره، ومن الضروري مساندة سياسة سعر الصرف بسياسات مالية وتقنية غير توسعية لتقليص الضغوط التضخمية التي من شأنها أن تؤثر على تكلفة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم على سعر الصرف الحقيقي.

# حفظ معدلات النمو

- يجب أن تتركز سياسات الاقتصاد الكلي في الدول العربية للسنوات المقبلة على حفظ معدلات النمو مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق تلك الأهداف يمكن:
- الاستمرار في تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة والمراجعة الدورية لهذه السياسات بغرض تحسين الكفاءة ورفع القدرات الإنتاجية.

- الاهتمام بتوظيف الموارد المحلية عبر تشجيع استثمارات القطاع الخاص .  
وكذلك إصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات  
الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية واستخدام أدوات السياسة  
الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي .
- الاستمرار في سياسات الاستقرار الاقتصادي مع إنشاء شبكات  
الضمان الاجتماعي الفعالة وتطويرها لامتناس الآثار السلبية لهذه  
السياسات .

# بيئة أعمال جذابة

- يمثل تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية.
- تعاني معظم الأقطار العربية تأخر جهازها الإداري ووجود الفساد فيه. وهذه البيئة تعتبر من أهم العناصر المثبطة للاستثمار المحلي أو الخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات.



■ إن العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال التي تؤثر على تنافسية الصادرات القطرية عديدة، مثل قضايا التخليص الجمركي وإجراءات الشحن والتصدير، ومثل القوانين التجارية وقوانين الاستثمار وظروف التمويل وقوانين الملكية والإفلاس وإجراءات التعيين والفصل وفض النزاعات التجارية وتوافر العمالة الماهرة بالإضافة إلى وجود مؤسسات مساندة لقطاع الأعمال في مجال الاستشارات وتوفير المعلومات وتجميعها والترويج والتسويق.

■ كما أن هناك عوامل مؤسسية وحوافز بيروقراطية وغيرها تضاف إلى تكلفة المعاملات

# حاكمة فعالة وشفافية

- من الملاحظ أن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات في دول المنطقة لا يتماشيان مع مستويات دخلها .
- وتفيد الأدبيات الحديثة أن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية، وكذلك بالمساءلة وضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح .
- كما أن تحسين الحاكمية يمر عن طريق إنفاذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات .

# تطوير البنية التحتية الأساسية

- على الرغم من الجهود الاستثمارية المعتبرة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تطوير البنية التحتية في البلدان العربية، فإن الأداء العربي يشهد تأخراً في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول المقارنة.
- هذا ينعكس سلباً على تنافسية هذه البلدان في جذب رأس المال أو ارتفاع تكلفة المنتجات؛ إذ إن تكلفة النقل والتوريد قد تشكل جزءاً مهماً من السعر النهائي.

# البنية التحتية والاستثمار الخاص

- للارتقاء بنوعية البنية التحتية في ظل برامج التصحيح الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، فإن على الحكومات العمل على تشجيع الاستثمار في البنية التحتية والعمل على استخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل الامتياز وعقود الإدارة، والتي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمنان صيانة هذه المشاريع.
- وهذا يتطلب تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص وتقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق وتنظيمها وفق قواعد اقتصاد السوق.

■ من الضروري إنجاز جملة من السياسات الهادفة إلى تطوير شبكة الطرق السريعة وفق صيغ التمويل الحديثة المعروفة مثل نظام "البناء - التشغيل - التحويل"، أو الصيغ البديلة.

■ كما يستحسن فتح مجال النقل الجوي للسلع والمسافرين للمبادرة الخاصة، وتطوير النقل البري بالسكك الحديدية في الدول ذات المساحات الكبيرة وتطوير إدارة الموانئ وتطبيق الأنظمة الالكترونية الحديثة لتقليل مدة العبور وتسليم البضائع في وقتها وتشجيع النقل بالحاويات وفتح مجال إنتاج الكهرباء للمنافسة وتقليل القيود وإصلاح أنظمة التسعير لترشيد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج وتقليل الخسائر.

# تدخل حكومي رشيد

- إن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية.
- كما أن استفحال ظاهرة "البحث عن الربح" يزيد تكلفة الأعمال، إضافة إلى أن لعب دور "مشغل الملاذ الأخير" يحدث تشوهات في خيارات الأفراد ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية وهذا ما ينتج المهارات غير المطلوبة من سوق العمل ويتسبب في تدني الإنتاجية.

- لذلك يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتشغيل لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل.
- إن إيجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص سبيل إلى تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عقلية التواكل عليها التي مازالت منتشرة في أغلب الدول العربية.

# تحفيز الاستثمار

- توفير البيئة الملائمة وإحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات التي من شأنها أن تحفز الاستثمار.
- تطوير بيئة استثمارية جيدة لتشجيع المصادر التمويلية المختلفة وتعزيز قدرة المصارف وبيوت المال على تجميع الموارد وتحويلها إلى استثمارات ناجحة.
- إن تطوير أسواق الأوراق المالية عملية مهمة، وبخاصة في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم في الحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق والحفاظ على شفافيتها وانسياب المعلومات.



- تخفيض سيطرة الحكومة على مصادر التمويل ورفع نسب القطاع الخاص من الائتمان وتطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح القروض للقطاع الخاص.
- إجراء إصلاح ضريبي وتقديم تسهيلات جبائية وإلغاء الازدواج الضريبي وتطوير المناطق التجارية والمناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تطوير مراكز المعلومات عن الوضع المالي للشركات والأفراد
- وتطوير قدرة النظام القضائي على تحصيل الديون وتطوير نظام الرهونات وشهادات الملكية لدعم المستقرضين الصغار وذوي المشاريع الديناميكية.

# الاستثمار الأجنبي المباشر

- التركيز على استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لدوره في تعزيز النمو وإنشاء مناصب شغل ورفع الإنتاج ونقل التكنولوجيا وقلة تأثيره بالتقلبات الظرفية.
- ولا شك في أن حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي، عبر تطوير شراكات أجنبية، يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وكسب أسواق جديدة.

- ومن الضروري تسريع برامج الخصخصة؛ وذلك لاستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وكوسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية.
- تطوير عمليات المساهمة في إحدى حلقات الإنتاج الكونية لصالح الشركات الأجنبية؛ وذلك لكسب الخبرة وضمان الأسواق.
- الإقلال من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة

- التركيز على تطوير مشكاة تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع هندسة البرمجيات؛ وذلك لما لها من آثار كبيرة على التنافسية عبر نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية، بحيث تستجيب هذه المشكاة إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر.
- أهمية تفعيل دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة.

- أمام الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، يتعين على الأقطار العربية محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن أقسام من القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية
- أهمية استخدام وتوظيف اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، ولا سيما العربية - الأوروبية والعربية - العربية، من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



# إنتاجية أعلى وتكلفة أقل

- تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية أحد أهم محددات القدرة التنافسية القطرية والدولية للشركات.
- وبالنسبة للدول العربية تشير مؤشرات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية إلى التدهور الكبير في الإنتاجية الكلية للعوامل بسبب تقادم التقنيات، وإهدار الموارد وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

- تفيد المؤشرات بتدني إنتاجية العامل في الدول العربية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل في قطاع صناعتها التحويلية والذي انعكس في ارتفاع تكلفة وحدة العمل في هذه الدول إذا ما قورنت بكوريا أو ماليزيا، على الرغم من انخفاض أجور العمل فيها .
- وفيما يتعلق بنود التكلفة الأخرى تفيد المؤشرات بارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية والجمركية في الدول العربية ذات الصناعات التحويلية المتنوعة مقارنة بكوريا أو ماليزيا مما انعكس سلبا على تنافسية الصناعات التحويلية في هذه البلدان .



- إن من أهم السياسات للارتقاء بالأداء العربي في جانب الإنتاجية والتكلفة:
- الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي ومراجعة الهياكل الضريبية والجمركية بما يساعد في إزالة التشوهات، وتقليل تكاليف الإنتاج
- ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية من حيث التقنيات والطاقات الإنتاجية، إدارة وتوظيف الموارد، ومن حيث تنوع المنتج وتلاؤمه مع الأسواق الدولية بما يتيح رفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع.

- إصلاح الأنظمة التعليمية وربطها بسوق العمل بما يتيح المرونة في التوظيف والأجور، وكذلك إصلاح أسواق العمل بإزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة وإصلاح سياسات التشغيل في مؤسسات القطاع العام.
- تقدم التقانة أحد مداخل رفع الإنتاجية من خلال تقصير دورة الإنتاج والتخزين ووقت التسليم، ويوصى باعتماد الطرق الحديثة في إدارة الإنتاج في مختلف مراحله. (أمثلة JIT, TQM)

# أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية

- إن المنافسة الداخلية بين الشركات تعتبر عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية نظراً إلى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية.
- وعلى هذا الأساس إن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. لكنه غير كاف لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية

- إذن، قد يكون الشرط الكافي للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر .
- وإن توفير هذا الشرط يستدعي، من بين أشياء أخرى، التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير .

# سياسات صناعية واعية

- تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل.
- الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد، على الرغم من التحديات التي تطرحها، على التأقلم مع البيئة العالمية.

■ إن من أهم التحديات التي تواجه الأقطار التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تكون حافزاً لتعظيم الإنتاجية والتشابك الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد .

# سياسة اختيار الراجحين

- إن سياسات دعم الصادرات ولاسيما على مستوى دول شرق آسيا كان لها نجاح كبير؛ حيث حققت هذه الأقطار معدلات نمو قياسية. ويعزى هذا النجاح إلى "سياسة اختيار الراجحين"، أي اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد.

■ ما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التي يتعين اختيارها لكسب رهان التنمية  
المستدامة والتنافسية، فإن معايير اختيارها متعددة. ويمكن ذكر بعض منها  
بحيث تختار الصناعات التي:

■ تتمتع بمرونة الدخل العالية للطلب العالمي.

■ لا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتتوافر لهم موارد  
أولية أكثر.



- ذات قيمة مضافة عالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع، ودون إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق وللقطر فيها مزايا نسبية.
- تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد، عالية.

# برامج تحديث الصناعة

- بالإضافة إلى اختيار قطاعات جديدة محورية، يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية .
- ويتمثل تحديث الصناعة أو إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية في شيئين وهما: أولاً - التخفيض من تكلفة العمالة وتقليص "الوزن الزائد" ، ثانياً - إعادة هندسة المشروعات .
- المتمثلة أساساً في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج بما يكفل زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل .

- يمكن الاهداء بتجارب بلدان كونس والمغرب في تنفيذ برامج لتحديث صناعاتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوروبية وعلى غرار التجربة الناجحة للبرتغال.
- وتهدف هذه البرامج، بشكل عام، إلى الرفع من قدرات الصناعة على مستويات عدة: المنشأة ومجموعة الصناعات والمستوى الوطني.

■ على مستوى المنشأة يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت من خلال برامج التكوين والتدريب الملائمة.

■ على مستوى مجموعة الصناعات يتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة.  
(العناقيد)

■ على المستوى الوطني، تهدف سياسات تحديث الصناعة إلى توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة فيما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال وتقديم المشورة والدعم للصناعات فيما يتعلق بالبحث والتطوير .

■ ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط ائتمانية بتكلفة منخفضة وحوافز ضريبية مختلفة وغيرها، بمعايير الإنجاز ولا سيما من حيث الابتكار ورفع الإنتاجية وكسب الحصة في الأسواق الدولية .

# سياسات تجارة خارجية منفتحة

- تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية، وتضم هذه السياسات: الرقابة الجبائية المتمثلة في الرسوم والدعومات الخاصة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات، والرقابة التجارية المتمثلة في الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحوافز غير الجمركية، وأخيراً الرقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف ونظم الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة.

# الإجراءات المعيقة للتجارة

- يشكل جزء كبير من الإجراءات التجارية عائقاً أمام دعم تنافسية الصادرات العربية بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والإجراءات الإدارية الأخرى.
- وتجدر الإشارة إلى تواضع التسهيلات داخل الموانئ والمطارات وتعقيد إجراءات الرقابة والمعايير التقنية كالتفتيش ومنح الشهادات قبل الإبحار، وكلها عوائق إضافية تساهم في تثبيط التصدير.

■ إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية؛

■ ففي حالة رفع الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية مثل رخص الاستيراد فإن الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية والنقل والتخليص الجمركي والسياسات المؤثرة مباشرة على العرض تصبح أهم محددات تنافسية الصادرات.



- ومن ناحية أخرى، فإن أي سياسات تنظيمية وإجراءات ترفع من تكلفة الإنتاج المحلي تؤثر مباشرة في تنافسية الصادرات.
- تمثل الرقابة على الصرف وتعدد أسعاره حاجزاً مهماً أمام المصدرين في إطار الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الموارد الوسيطة من الخارج
- لذا فإن إصلاح النظام الرقابي على الصرف يبدو ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.



# دعم الابتكار وتوطين التقنية

- يؤثر التقدم التقني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق.
- وقبل كل شيء، يؤثر على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقنية والموارد البشرية.



# تقانة المعلومات IT

- تطرح تقانة المعلومات تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي نظراً للتسارع الشديد في دخول هذه التقانات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع.

- إن استخدام التكنولوجيا الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كاف لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية.
- إن القدرة على تكوين ميزات تنافسية بشكل مستديم تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته.
- إن القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التكنولوجيا أو المكين والمعدات المنطوية على التكنولوجيا الحديثة بقدر توقفها على بناء نظام وطني للبحث والتطوير، يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً.

- إن عمليات الابتكار تدرج في سلسلة من الوظائف من توليد المعرفة إلى التطوير التقني إلى النقل والتطويع والتوطين. وعلى الرغم من الجدل حول أولوية التطوير أو الاكتفاء بالتطويع، فإن البلدان العربية تحتاج إلى مزيج من هذه الوظائف يكفل مواجهة الواقع والاستعداد للمستقبل في آن واحد.
- وإذا كان التطويع أسهل منالاً، نسبياً، فإنه في الوقت الذي يتم فيه تطويع التقانات الناضجة أو البازغة لحاجات الاقتصاد العربي وأسواقه، ينبغي تولية قدر من الاهتمام لبناء قدرات التطوير. حيث أن استيراد التكنولوجيا ليس معوضاً عن تطويرها محلياً

- أثبتت التجارب أن فعالية سياسات البحث والتطوير تعتمد، بالإضافة إلى مؤسسات البحث والتطوير، على سلوك الشركات الذي يعتمد بدوره على عدة عوامل من بينها حوافز أو إشارات السوق، السياسات الحكومية ووجود ثقافة للتطوير والابتكار داخل المجتمع.
- ففي ظل وجود رغبة واضحة من الحكومات لدعم البحث والتطوير يبقى تطوير التكنولوجيا وتطبيقها متوقفاً على الشركات والعاملين فيها وإرادة إدارتها على ذلك.

# دور المديرين

- ويلعب رؤساء الشركات ومديروها ومستواهم العلمي والثقافي دوراً مهماً في هذا الشأن، حيث إن القناعة العلمية بدور التكنولوجيا والتغير التكنولوجي في دعم القدرة التنافسية للشركات يعد من العناصر الرئيسة التي تحفز الشركات على اقتناء التكنولوجيا وتطويرها .
- وهذه القناعة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالمستوى العلمي لمديريها وكذلك بانتشار ثقافة الإبداع والتطوير في المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات .

- يحتاج تطوير القدرات التقنية إلى توفير عتبة دنيا من الجهد العلمي والموارد العلمية البشرية والموارد المادية والبنى المواتية. كما يحتاج إلى بيئة حاضنة بدءاً من منظومة التعليم بمستوياتها المختلفة إلى الجهاز الإداري وإلى جهاز الإنتاج ذاته.
- ويوصى أن يتم تحسيس رجال الأعمال، وخصوصاً الجدد، بدور التقنية في رفع القدرة التنافسية لمنتجاتهم ومشروعاتهم، وكذلك رفع قدراتهم الإدارية والفنية.
- يلعب العامل المؤسسي في البحث والتطوير الدور الهام في دعم القدرة التنافسية.



# الحوافز

- تلعب الحوافز دوراً مهماً في تنشيط الابتكار إذا ربطت بالإنجاز سواءً أكانت حوافز للأفراد أم للمشروعات. ويلعب التمويل العمومي والأهلي دوراً لا يقل عن دور المشروعات بهذا الصدد.
- وثمة أشكال متعددة لأنظمة الحوافز العمومية مثل الخطوط الائتمانية التفضيلية والسياسات الضريبية، وبخاصة سياسات استهلاك رأس المال.

# المحاضرات

- تشكل المحاضرات، بمعناها التكنولوجي، أحد الأشكال المؤسسية الفعالة التي تسهل النقل المثمر للتقانة ومن ثم تطويعها للحاجات المحلية.
- وتحتاج المحاضرات، بهذا المعنى، إلى حسن اختيار القطاع وإلى إدارة ديناميكية على المستوى الجزئي وإلى تبن كاف على المستوى الكلي.
- كما أن ربط هذه المحاضرات بمراكز البحوث التطبيقية يزيد من فاعلية أدائها ويقلص من مدة استيعاب التقانة.

# المكون التقني

- على الرغم من أن التكنولوجيا أو السلع كثيفة المهارات والتقانة، أصبحت هي السلع التي يزيد الطلب العالمي عليها، فإن المكون التكنولوجي في صادرات الأقطار العربية مازال ضعيفا ويعتمد في أحسن الأحوال على سلع مثل الكهربائيات وصناعات الأدوية والصناعات التحويلية، وهي ذات قيمة مضافة متواضعة وذات ترابط خلفي وأمامي ضعيف مع بقية الصناعات.
- إن تغير الهيكل التقني لصادرات الدول العربية مرتبط، بين أمور أخرى، بمقدار اكتساب التقانات وتوطينها وتطويرها وصولاً إلى توليدها.

# الجودة

- ثمة حاجة في المنطقة العربية لتبني ثقافة الإتقان وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العالمية والأذواق التي دونها يصعب تصور تنافسية عربية مستدامة في الأسواق الدولية، بل يصعب الحفاظ على الأسواق المحلية ذاتها .
- وبالنظر إلى شهادات الأيزو الموزعة في الأقطار العربية مقارنة بدول أخرى، يظهر أن النهوض بالتنوع كاستراتيجية طويلة المدى لتحسين القدرات التنافسية مازال هدفاً غير عالٍ في سلم أولويات الأقطار العربية .

# المنافع الخارجية

- انطلاقاً من أن المعرفة ذات منافع خارجية فإن من الضروري توجيه السياسات العمومية لضمان أن أولئك الذين يطورون أفكاراً جديدة يحصلون على حوافز تشجعهم على بذل مستويات فعّالة من الجهود .
- والطريقة الرئيسة لإيجاد الحوافز المناسبة هي تمكين المخترع من الاحتفاظ بحقوق اختراعه .
- لذا ينبغي اتخاذ كل السياسات التي تكفل حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والعلامات والماركات ومختلف أشكال حقوق الملكية . وثمة مبادلة تتم بين محاسن الابتكار وثمرن الاحتكار .

# النهوض برأس المال البشري

- إن الاستثمار في رأس المال البشري وفي الطاقات الفكرية عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية، وهذه المهمة وتمويلها يحتاجان إلى مساهمة كل الأطراف في توفير هذا الاستثمار بالقدر اللازم للتنمية أو التنافسية.
- كما أن من الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه.

# الأمية

- إن معدلات الأمية الأبجدية والتقانية مازالت مرتفعة في العديد من الأقطار العربية، كما أن مستوى المهارات، مقاسة بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة، يعتبر من أقل المستويات في العالم النامي.
- ويلاحظ أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، وهي محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية في المستقبل، أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية.

# الإتفاق والنوعية

- إضافة إلى ضعف الإتفاق النسبي على التعليم فإن الدول العربية تولي أهمية أكبر لكم على حساب الكيف. ومن تبعات ذلك الانتشار الواسع للدروس الخصوصية وتواضع نتائج الدول العربية في المناظرات الدولية للعلوم.
- وهذا لا يخدم أغراض التنافسية والقدرة على اقتحام الأسواق الدولية في المستقبل.
- ويتوجب لتحسين النوعية، بين أمور أخرى، إيلاء أهمية قصوى لانتقاء المعلمين وتكوينهم وتحفيزهم وتطوير قدراتهم باستمرار، وتحديث المناهج وربطها بالعلم والعمل.





# اصلاح التعليم

- من المهم مراجعة هياكل التعليم، الأفقية بحسب الاختصاصات، والعمودية بحسب مستويات المهارة، ومحتوياته ليتوافق بالكم والنوع مع حاجات سوق العمل المستقبلية؛ لأن القدرة التنافسية مرتبطة بشكل كبير مع نوعية التعليم والمحتوى التقني فيه.

# التعليم المهني والتقني

- إن رفع حصة التعليم المهني والتقني، قبل الدرجة الجامعية الأولى، عنصر مهم لربط التعليم بسوق العمل وتزويد الاختصاصيين بمساعدين لا غنى عنهم لضمان حسن قيام المهنيين، مثل الأطباء والمهندسين والباحثين، بمهامهم العليا.
- ويقتضي هذا التوجه عدم انتقاء الطلبة "المتأخرين دراسياً" للدخول إلى هذه الفروع بالقياس إلى فروع التعليم العام أو الجامعي، التي تحصل الآن على أوائل الخريجين من المراحل التعليمية الأدنى.

# انفتاح التعليم

- إن تعليم اللغات عنصر مهم في وصل مهارات القوى العاملة مع الحداثة والعملة، كما أن من المهم عدم اعتبار منظومة التعليم القطرية/ العربية منفصلة عن المنظومات المماثلة في العالم.
- إن إحدى الصلات التي أثبتت فاعليتها، إضافة إلى الصلات الوظيفية، هي الصلات الأفقية الانتشارية أي "انفتاح على التعليم العالمي" كتوأمة الجامعات وتبادل الأساتذة والمناهج. وهذا لا يعني التخلي عن الهوية.

# التدريب

- يشكل التدريب أثناء العمل أحد أشكال مواكبة التغيير التقني السريع إضافة إلى دوره في تشكيل فرق العمل المتكاملة في المشروع وتلبية حاجات سوق العمل الداخلية فيه .
- ويمتاز هذا النمط من التدريب بكون عوائده أكثر جاهزية من التكوين المدرسي النظامي نظرا لقربه من الحاجات المخصصة على مستوى المشروعات أو مستوى فروع الصناعة .
- وهذا يتطلب دوراً فاعلاً وآليات تمويل ليس من الشركات فقط بل من التجمعات المهنية والنقابات أيضاً لدعم هذا التدريب وتحفيزه .

# التعليم وسوق العمل

■ إن الربط بين التعليم وسوق العمل يمكن أن يتم من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير التي هي مولدة المعارف العلمية والتقنية ومصدر المناهج التعليمية المفترض. ولا يتجلى هذا التفاعل بالوجود معاً في مكان واحد فقط، مثل حدائق العلوم في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، بل أيضاً من خلال إسهام قطاع الأعمال في تحديد حاجاته التعليمية والتدريبية من المنظومة التعليمية واستيعاب المعلمين في مؤسساته أثناء الدراسة كفترات تدريب تسهل التحاقهم بها مستقبلاً بعد التخرج.

# دور المدرسة

- على المدرسة العربية أن تتحول من تقديم المعلومات أو التلقين إلى تقديم المعارف ومن ثم إلى تقديم المهارات .
- والمهارات المطلوبة ليست لسوق العمل الآنية بل لسوق العمل المستقبلية التي يكتنفها الغموض وتحكمها التسارعات وحيث الفشل في المواءمة مكلف .
- ولعل الحل في تقديم المدرسة لنواة تعليم قاعدي تتبعه فرص تعليم متواصل وإعادة تأهيل، ويستند إلى دعم القدرة على التعلم الذاتي .
- ولا شك أن توسيع استخدام تقانات التعليم كالحاسبات ووسائل الاتصال المتعدد يرفع من نوعيته .

# القطاع العام والتشغيل

- تخلي القطاع العام عن دور "مشغل الملاذ الأخير" ومراجعة نظام الأجور والحوافز الذي يشجع المنظومة التعليمية على أن تصبح مصنعا للموظفين الحكوميين وليس مصنعا لمهارات تصلح لسوق العمل على اتساعها .
- وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أهمية قيام منظومة التعليم، والدولة أيضا، بتشجيع الأفراد وتأهيلهم للعمل للحساب الخاص وتوفير التدريب على مهارات الاستحداث والمبادرة .

# تجسير الهوة الرقمية

- أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والحاسوب إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في البلدان العربية .
- وترجع أهمية البنية التحتية التكنولوجية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات العربية على المساهمة الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل والبحث عن الأسواق وتكاليف التسويق والدعاية والإعلان بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على صعيد كوني .



- كما تفتح البنية التحتية الرقمية إمكانية تطوير التجارة الإلكترونية، التي تزايد أهميتها بشكل كبير وتحول المستهلكين إلى هذا النوع من التسوق على حساب التجارة التقليدية .
- لتقليل الهوة الرقمية، فإن الدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية، التي تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي، وبخاصة في المدارس، وتشجيع مجالات التدريب على استخدام الحاسوب .

- كما يتعين على البلدان العربية تطوير برامج عمل الحكومات ومشاريع الحكومة الالكترونية على غرار بعض الدول، وذلك لتحديث أداء هذه الحكومات وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية.
- من الضروري رفع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات، وبخاصة التكنولوجيا الرقمية وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها

- وتقليل تكلفة استخدام الشبكات والهاتف عبر رفع المنافسة في قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكة الهاتف، ولا سيما استخدام أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التكنولوجية والمعلوماتية، وإنشاء شركات توفير خدمات "الإنترنت" والهاتف النقال.

■ يتعين تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني والمصادقة، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة "الإنترنت" وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها .